"واقع ومعوقات تكامل جنوب - جنوب في حوض المتوسط
حالة دول المغرب العربي"

شيخي عائشة
جامعة سعيدة
بلحاج فراجي
جامعة بشار

المقدمة:

تشهد الساحة العالمية في الوقت الحالي تكتلات إقليمية جهوية بين الدول الغير متكافئة من حيث النمو، ومن هذه التكتلات تمثل الدول المبرمة لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية تكاملا من نوع شمال- جنوب، فهي تجمع بين دول جنوب المتوسط (دول شرق وغرب الضفة الجنوبية للمتوسط) ودول شمال المتوسط متمثلة في دول الاتحاد الأوروبي، ولعل أهم ما يميز هذه الاتفاقيات هو أنها تتم بصورة ثنائية بين الاتحاد الأوروبي كوحدة متكاملة، وكل دولة من جنوب المتوسط على حدى، مما يقلل من قوتها التفاوضية من أجل الحصول على مكاسب أكبر كان يمكن تحقيقها لو أنها كانت ضمن تكتل لدول جنوب المتوسط، غير أن الواقع الحالي لمنطقة جنوب المتوسط يشهد انتكاسات في مجال التكامل جنوب- جنوب خاصة بالنسبة للدول المغاربية مما يفوت عليها الاستفادة من فرص ومكاسب لتحقيق النمو المنشود.

إن تكامل جنوب- جنوب بين الدول المغاربية يعتبر ضروريا لدمجها في الاقتصاد العالمي، وكذا من أجل تجميع الموارد العديدة والمتنوعة لهذه الدول مما يجعلها تحتل موقعا أكثر قوة في مواجهة التحديات الجديدة الناتجة عن عولمة الاقتصاد، فهي تملك من المؤهلات المادية والجغرافية والإنسانية والتاريخية والدينية ما يسمح لها بإقامة تكامل اقتصادي في أعلى درجاته، وبالتالي تحقيق مكاسب عديدة، منها توسيع أسواق المنطقة وجذب الاستثمارات وبالتالي خلق فرصا أكبر لتحقيق النمو. وبالرغم من المحاولات والمبادرات العديدة لإنشاء هذا التكامل وأهمها إنشاء اتحاد المغرب العربي الذي أعلن عن قيامه في السابع عشر من فبراير سنة 1989 في مراكش من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي لدول المغرب الخمس: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، إلا أن تطبيقه

على أرض الواقع كان يصطدم دائما بعوائق عديدة تقف حائلا أمام تحقيق هذا الهدف، ولهذا الصدد جاءت ورقتنا البحثية لتسليط الضوء على هذا الموضوع وفقا للمحاور التالية:

1- المكاسب والتكاليف الناتجة عن التكامل الجهوي.
2- واقع وعوائق التكامل المغاربي.
3- آفاق التكامل المغاربي.

1- المكاسب والتكاليف الناتجة عن التكامل الجهوي:

إن تحقيق تكامل أو اندماج اقتصادي بين دول متعددة ليس سوى صورة من صور التجمع أو التقارب الاقتصادي بينها، ويكون نهاية لمرحلة طويلة ومختلفة قد قطعها هذا التجمع. فالتكامل الجهوي يتجاوز التعاون الضيق المحدود والعارض بين مجموعة من الدول في مجال معين إلى مرحلة متقدمة تتميز بشروط فنية وتثير جوانب تنظيمية تتعلق بالكيفية التي يتم بها رسم هذه العملية وإدارتها وتنفيذ القرارات المتعلقة بها، ومراقبة هذا التنفيذ ومتابعته[1]، وتهدف الدول من خلال اندماجها في تكتلات إقليمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

أولاً: الحصول على ميزات تجارية واقتصادية أكثر مما تحصل عليه الدول الأعضاء خارج التكتل، تحرير التجارة، فتح الأسواق، تدفق أنواع الاستثمار واليد العاملة بين الدول الأعضاء.

ثانياً: توفير الحماية من ضرر منافسة الاقتصاديات الأخرى، التي أصبحت محتدمة في ظل العولمة الاقتصادية وفتح الأسواق، خصوصاً في فترات الركود الاقتصادية والحاجة لحماية الإنتاج المحلي.

وبالنسبة للدول النامية والدول المغاربية خصوصا فإن الانضمام إلى تكتل إقليمي أصبح أمراً حتميا، إذ لم يعد هناك مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية إذا بقي البلد منفرداً.

وهكذا فان اتفاق مجموعة من الدول على إقامة تكامل جهوي فيما بينها يؤدي إلى تحقيق مكاسب وتكاليف للطرفين, تفيد نظرية التكامل الاقتصادي الجهوي أن هذه المكاسب والتكاليف تتمثل في الآثار الساكنة "الاستاتيكية" والديناميكية الناتجة عن هذا التكامل.

1-1 الآثار الساكنة "الاستاتيكية: وتتمثل الآثار الساكنة لنموذج الاتحاد الجمركي كما عرضها Viner سنة 1950 في آثار تحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء من ناحية، والحماية تجاه الدول غير الأعضاء من جهة أخرى[2]، حيث ينتج عن تحرير التجارة وتقييدها ما أسماه Viner بـــ" خلق التجارة "و"تحويل التجارة".

حيث يعرف "أثر خلق التجارة" على أنه الأثر الذي يؤدي إلى تغيرات في"منشأ المنتج" من منتج محلي إلى منتج عضو في الاتحاد حيث يتسبب هذا الأثر في نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة (ذي التكلفة المرتفعة) إلى المنتجين الأكثر كفاءة (ذا التكلفة المنخفضة) داخل الاتحاد الجمركي حيث تتمتع دولة من الدول الأعضاء بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما ويكون من تأثير التكامل ازدياد معدل تبادل هذه السلع مع الدول الأعضاء الأخرى مما يؤدي إلى تخصصها وزيادة إنتاجها لهذه السلعة وتقوم الدول الأعضاء الأخرى باستيراد كل متطلباتها من السلع من هذه الدولة وهكذا، في حين يتمثل "اثـــر تحويل التجارة" في تغيير في "منشأ المنتج" من دولة منتجة غير عضو في الاتحاد (مواردها أقل تكلفة)، إلى دولة منتج عضو (مواردها أكثر تكلفة) وبعبارة أخرى يجسد تحويل التجارة الحالة التي لا تتمتع فيها دولة من دول التكامل بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما ويكون من تأثير التكامل ازدياد معدل تبادل هذه السلع مع الدول الأعضاء الأخرى، ولكن ذلك يكون على حساب الدول الأخرى الأكثر كفاءة في إنتاج السلعة المماثلة لتمتعها في إنتاجها بميزة نسبية أكبر من الدولة العضو في التكامل حيث يتم تحويل التجارة من المنتج الأقل تكلفة في دولة غير عضو في التكامل الاقتصادي إلى المنتج الأكثر تكلفة في الدولة العضو في الاتحاد، وحسب Viner فإن هذا التغيير سيكون بعيدا عن تخصيص التجارة الحرة للموارد وقد يقلل من الرفاهية.

لقد درس Viner هذا الأثر على الإنتاج وقد توصل إلى أن خلق التجارة يعد نافعا للرفاهية في حين يعتبر تحويل التجارة ضارا بالرفاهة لأنه يمثل استخداما أقل كفاءة للموارد، إلا أن اقتصاديون آخرون[3] أوضحوا فيما بعد viner، أنه لا يمكن عند تحليل أثر الاتحاد الجمركي الاقتصار على أثره على الإنتاج فقط، بل يجب أيضا بحث أثره على الاستهلاك أيضا، فقد يكون الأثر على الإنتاج سلبيا نتيجة تحويل التجارة إلا أن المستهلكون يستفيدون من انخفاض أسعار السلع الأجنبية فيحققون بذلك زيادة في رفاهيتهم، وهكذا توصلوا إلى أنه يمكن للأثرين أي أثر الإنتاج أو الاستهلاك أن يحققا في مجموعهما أثرا كليا ايجابيا على الرفاهة الاقتصادية[4].

2-1 الآثار الديناميكية: إن النظرية التقليدية لتحليل آثار التكامل الجهوي (نموذج الاتحاد الجمركي) قد أصبحت محدودة، إذ أنها تغفل أو تهمل الآثار الديناميكية للتكامل الجهوي، بمعنى أن المنهج التقليدي لا يأخذ في الحسبان إلا الآثار الساكنة والمتمثلة في خلق وتحويل التجارة، أين يتميز التحليل بالمقارنة الساكنة حيث أن تقنيات الإنتاج، الأذواق وهبات عوامل الإنتاج لا تتأثر بتشكيل التكتل الاقتصادي، غير أنه وفي الواقع

فإن ديناميكية التحليل تخلص إلى وجود آثار حركية أو دينامكية لهذا التكامل، يمكن أن تكون أكثر ربحية للدول الأعضاء.

هذا ويقصد بالآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي تلك التي تتحقق على المدى الطويل والتي يمكن أن تؤدي إلى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو في هذا التكامل التي تؤثر إيجابا على نمو الاقتصاديات المعنية، ويمكن إجمال الآثار التكامل الديناميكية فيما يلي:

1-2-1 آثار حجم السوق والمنافسة الدولية : إن تأثير حجم السوق على النمو يعتبر دائما المبرر الأول لإقامة التكامل الاقتصادي، فزيادة حجم الإنتاج وزيادة حجم السوق يسمح بتطوير العلاقات ما بين المؤسسات وبالتالي خلق أثر إيجابي على النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى التأكيد على أن السوق الموسعة بالنسبة لكل مؤسسة ولكل صناعة تخلق شروطا أكثر ملائمة, تحفز على الاستثمار في البحث والتطوير بصورة أكبر داخل الإتحاد مما يؤدي إلى تسارع في النمو، وهذا ما يجعل التقدم التكنولوجي يتسارع خاصة أن البحوث تحسن من كفاءة الإنتاجية[5]، مما يحقق أرباحا في الإنتاجية. فبالنسبة للدول النامية فان انخفاض مستويات الاستثمار، وهشاشة السوق الداخلي وسوء الاستخدام للقدرات الإنتاجية يمكن التغلب عليها من خلال تطوير مسار التكامل ومن خلال ما يحققه من مزايا مرتبطة بحجم السوق الأدنى الكفء، وتركز المؤسسات بالإضافة إلى أن توسيع السوق سيزيد من وجود المنافسة، حيث أن الإلغاء الكلي أو الجزئي للوسائل الحمائية بين الدول الأعضاء في التكامل يؤدي إلى خلق بيئة وظروف أكثر تنافسية مما يلغي المراكز الاحتكارية التي كانت قبل تشكيل الإتحاد، ويرجع ذلك إلى أن إنتاج السلع المحلية سيواجه منافسة قوية من السلع المماثلة المنتجة داخل دولة عضو أخرى ,مما يدفع المنتجين إلى تحسين إنتاجهم بمعنى زيادة الكفاءة الإنتاجية مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة من السلعة محل التنافس ويظهر ذلك خاصة في الدول التي كانت تتمتع فروعها الإنتاجية بدرجة عالية من الحماية قبل تشكيل التكامل الجهوي.

2-2-1 تحقيق المزايا المترتبة عن وفرات الحجم ونعني بها الانخفاض في نفقة إنتاج السلعة نتيجة لمزايا الإنتاج الكبير إذ أن نظرية الإتحاد الجمركي تفترض ثبات نفقة إنتاج الوحدة من السلعة أيا كان حجم الإنتاج وحجم الوحدات الإنتاجية التي تقوم به وهو فرض تبسيطي، غير أن الواقع الاقتصادي الحالي يسلم بأنه كلما زاد الإنتاج وكلما زادت المشروعات التي تقوم به، أدى ذلك إلى تناقص نفقة إنتاج الوحدة من السلعة وذلك حتى حد معين، وتنجم هذه الأخيرة عن اتساع حجم السوق بسبب التكامل مما يتيح

فرص الدخول إلى أسواق جديدة و بالتالي يزيد الإنتاج ويساهم في تزايد غلة الحجم التي تنتج عن انخفاض تكلفة المدخلات المستوردة[6].

3-2-1 تحفيز الاستثمار: إن انفتاح الاقتصاد لا ينتج فقط عن تصدير السلع وإنما بدخول للشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى الاقتراب من سوق في طور النمو، واستخدام يد عاملة محلية رخيصة أو مراقبة مورد لمادة خام. ولقد تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة سريعة جدا خلال العشريات الأخيرة المتعاقبة هذا التطور يرجع إلى تحرير حركة رؤوس الأموال وكذا إنشاء السوق الأوروبية الموحدة، أين ترغب الشركات المتعددة الجنسيات في اخذ أماكن لها. بالفعل فان إقامة منطقة للتبادل الحر أو اتحاد جمركي تعطي هذه الشركات إمكانية الدخول إلى فضاء متكامل من خلال عدة مواقع للإنتاج، وبالتالي الاستفادة من اقتصاديات الحجم مما يؤدي إلى تطوير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- واقع وعوائق التكامل المغاربي:

2-1 نبذة تاريخية عن التكامل المغاربي: تعتبر فكرة الوحدة المغاربية فكرة قديمة، فدول المنطقة تتقاسم لغة وديانة واحدة، بالإضافة إلى حقبة تاريخية مشتركة ومحيط جغرافي واحد، هذه العناصر قد حددت منذ البداية خلق هوية مغاربية مشتركة لشعوب المنطقة. وقد زادت الرغبة المشتركة في محاربة الاستعمار من روابط التضامن بين شعوب المنطقة، فكانت أولى المبادرات لتحقيق وحدة فعلية في طنجة بالمغرب في أواخر شهر أبريل من عام 1958، أين عقدت مجموعة من الأحزاب المغاربية، بمشاركة ممثلين لعدد من الأحزاب من المغرب وتونس والجزائر، وخلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي طُرحت عدة مبادرات لتوحيد دول المغرب العربي في شكل معاهدات ثنائية، والبعض الآخر في شكل إتفاقيات تشمل كل أو معظم دول المغرب العربي، وتمثلت أول مبادرة جادة لتأسيس هذا الإتحاد في "إعلان زرالدة" الذي صدر عن قادة كل من الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس وليبيا، خلال لقائهم على هامش القمة العربية التي استضافتها الجزائر في جوان عام 1988، وهو الإعلان الذي أوصى بتشكيل لجنة تبحث في إيجاد وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، وفي السابع عشر من شهر فبراير عام 1989 أعلن قادة الدول الخمس خلال اجتماع لهم بمراكش في المملكة المغربية عن تأسيس إتحاد إقليمي تحت اسم"إتحاد المغرب العربي". ولقد تمثلت الأهداف المرجوة من إقامة الإتحاد كما يلي[7]:

أ. الهدف من قيام اتحاد المغرب العربي هو تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء، ولا سيما في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والدولية، وجعل هذه الدول مجموعة متكاملة وأكثر استمرارية واستدامة.

ب. وتنص المعاهدة المنشئة لاتحاد المغرب العربي على السعي المتواصل لتحقيق التكامل التام حتى يصبح للاتحاد وزنه على الساحة الدولية، وستكون الاتفاقية أرضية ملائمة حقيقية لخلق اتحاد أوسع ليشمل دولا عربية وإفريقية.

ت. وتهدف الاتفاقية أيضا إلى إقامة سياسة موحدة في الميدان السياسي من أجل ترسيخ الوفاق بين الدول الأعضاء وفي ميدان الدفاع من أجل حماية استقلال كل دولة من هده الدول، وفي الميدان الثقافي حماية القيم المشتركة للهوية العربية، وفي الميدان الاقتصادي من أجل تحقيق النمو في القطاع الصناعي، التجاري، الاجتماعي للدول الأعضاء.

ويتم بموجب اتفاقية مراكش وضع إستراتيجية مغاربية مشتركة طموحة، يتم من خلالها إقامة منطقة للتبادل الحر قبل نهاية 1992، اتحاد جمركي قبل نهاية 1995 وفي آفاق 2000 يتم إنشاء السوق المشتركة. لتجسد المرحلة التالية الوحدة الاقتصادية أين يتم توحيد السياسات وبرامج التنمية.

2-2 واقع التكامل المغاربي: يعتبر التكامل المغاربي من الفرص المضيعة حاليا، فبالرغم من أن الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي في المغرب العربي قد بدأ منذ الستينيات من القرن المنصرم، وبالرغم من تشكيل اتحاد المغرب العربي في 1989 ن إلا أن الاتحاد المغاربي ومنذ فترة واجه عدة مشاكل منها ما هو اقتصادي كتفاقم أزمة المديونية ومشكلة البطالة، هذا إضافة إلى الخلافات السياسية خصوصا على القضية الجوهرية في المنطقة المتمثلة في مشكلة الصحراء الغربية.

لقد عرفت السنوات الأخيرة التي عقبت تأسيس الاتحاد تطورا هاما في مجالات العلاقات الاقتصادية منها التزايد الكبير للتكتلات الجهوية الاقتصادية في العالم والتي تتميز في غالبيتها بكثافة ومتانة الروابط والصلات الاقتصادية والتجارية السائدة بين أعضائها، إلا أن حجم المبادلات والروابط الاقتصادية والتجارية بين بلدان المغرب العربي يعتبر ضعيف جدا، حيث لم تتجاوز على العموم نسبة 5% في نهاية عقد الثمانينات، في حين أن نسبة تجارتها مع الإتحاد الأوروبي يتجاوز 70% من حجم صادرات كل دولة من الدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي[8]. ويوضح لنا الجدول الموالي المبادلات التجارية البينية للبلدان المغاربية خلال سنة 1988 بملايين الدولارات. ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو ضعف العلاقات التجارية بين البلدان المغاربية سواء من حيث التصدير أو الاستيراد.

جدول رقم (1): المبادلات التجارية المغاربية البينية خلال سنة: 1988 الوحدة: مليون دولار أمريكي

البلد	الجزائر	ليبيا	المغرب الأقصى	موريتانيا	تونس
الجزائر	-	29	5,5	5,5	78,0
ليبيا	8,2	-	0,9	-	7,7
المغرب الأقصى	10,7	96	-	3,2	4,8
موريتانيا	3,3	-	0,23	-	-
تونس	57,0	37	11,5	0,2	-

المصدر: عن أ .محمد الشريف منصور[9]

3-2 العوامل المساعدة على قيام التكامل في منطقة المغرب العربي[10]:

تتميز دول المغرب العربي بعوامل عديدة من شأنها المساهمة في تحقيق التكامل المغاربي، يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. العامل الجغرافي والتاريخي: إن عامل الجوار مهم جدا لأي عملية تكامل، وفي المغرب العربي فان الحدود المشتركة تسهل عملية التبادل وتسهم كذالك في ترقية التعاون الجهوي في المنطقة التي تشكل وحدة جغرافية، حيث يحتل المغرب العربي موقعا جغرافيا متميزا في شمال أفريقيا يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط وغربا المحيط الأطلسي وجنوبا مجموعة من الدول الإفريقية بالإضافة إلى الوضع المناخي المتشابه. وتمتلك دول المغرب العربي تاريخ مشترك طويل وثري. فقد شهدت المنطقة العديد من الغزوات الخارجية إضافة إلى المصير المشترك[11] لدول المنطقة، كونها خضعت للاستعمار الأوروبي، مما ساهم في تزايد التضامن بين سكان المنطقة من أجل تشكيل جبهة مشتركة للمحاربة الاستعمار.

ب. العامل الاقتصادي: تتميز دول المنطقة بتنوع للموارد الطبيعية فالبعض من هذه الدول يعتمد اقتصادها على المحروقات (الجزائر وليبيا) في حين يعتمد اقتصاد دول أخرى على الفلاحة والسياحة والصيد البحري. وهذا التنوع يعزز ضرورة قيام تكامل بين هذه البلدان في إطار التبادل فيما بينها من جهة وللمنافسة من جهة أخرى، فالمنافسة موجودة بين دول المنطقة حيث أن لكل دولتين على الأقل تشابه في الميزة النسبية بالنسبة للموارد الطبيعية التي تتميز بها، بالإضافة إلى الميزة التنافسية في بعض الصناعات منها النسيج

(المغرب وتونس) والصناعات البتر وكيماوية (الجزائر). ومن العوامل المساعدة أيضا على تحقيق التكامل في المنطقة وجود تجارة موازية هامة بين دول المنطقة، تبين وجود فرص حقيقية للتبادل الجهوي التي يجب ترقيتها، وقد شهد هذا النوع من التجارة ازدهارا كبيرا خاصة على الحدود المغربية الجزائرية قبل أن تغلق هذه الحدود في سبتمبر 1994.

وتشترك هذه الدول في وجود عناصر بشرية متقاربة تجمع بينها وحدة اللغة ووحدة الدين، حيث أن هذه الدول تدين الإسلام وتتحدث اللغة العربية بالإضافة إلى وضع ديموغرافي متقارب.

4-2 عوائق التكامل جنوب- جنوب بين الدول المغاربية: كل المؤهلات السابقة كان يمكن لها أن تؤدي إلى تكامل حقيقي بين الدول المغاربية فبالرغم من الأهداف الطموحة التي تم تبنيها في الاتفاقية المؤسسة للاتحاد إلا أنها لم تتحقق على أرض الواقع. فالتعاون الاقتصادي الجهوي في المنطقة والذي كان يعول عليه من اجل إحداث تقارب سياسي لم ينطلق حتى، حيث لم يتم تنفيذ المرحلة الأولى من الهداف والمتمثلة في إقامة منطقة التبادل الحر، فهناك العديد من العوائق الاقتصادية والسياسية التي تقف حائلا أمام تشكيل حقيقي وفعال لأي تكامل جهوي يشمل الدول المغاربية. يمكن استعراضها فيما يلي:

2-4-1 العوائق الاقتصادية: التعارض بين الأنظمة الاقتصادية للدول المعنية: فبعض من الدول المغاربية تتبع النظام الليبرالي والبعض الآخر تبنى النظام الاشتراكي مما يسبب تعارض في تنسيق وانسجام السياسات الاقتصادية والتجارية مما يشكل عائقا هاما أمام تطور التكامل المغاربي.

أ. ضيق السوق المغاربية بسبب ضعف درجة التكاملية بين الاقتصاديات واستمرار التفكك فيما بينها مما يغيب سوق إقليمية قوامها 80 مليون مستهلك[12]، إضافة إلى كثافة الحواجز الجمركية وثقل أعباء الإجراءات وثقل أعباء الإجراءات الإدارية، فضلاً عن غياب خطوط النقل الحديدية والبرية الحديثة. شكلت كلها عناصر أثنت المستثمرين الغربيين عن التوجه إلى الضفة الجنوبية للمتوسط، التي لا تستقطب حالياً سوى اثنين في المائة فقط من الاستثمارات الخاصة الأوروبية، فيما هي تتجه بكثافة إلى أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية.

ب. تحتل الدول المغاربية مكانة هامة نظرا للموقع المتميز، ولحجم الثروات والموارد منها الطاقة الهائلة، مواد أولية، منتجات سمكية، والصناعة السياحية. وتشكل هذه المؤهلات أساسا قويا لتطوير علاقات اقتصادية تعاونية فيما بينها، إلا أن غياب الاستثمارات يقلل من هذا الدور، فالاستثمارات الأجنبية غير كافية في المنطقة بسبب

ضيق السوق المغاربية الناتج عن عدم تجسيد تجمع المغرب العربي الكبير على أرض الواقع بالإضافة إلى حذر المستثمرين المحتملين، ليس فقط الأجانب وإنما أيضا المستثمرين الوطنيين، مما ينعكس سلبا على تطوير التنمية مما ينجر عنه تأخر على المستوى الاجتماعي بسبب ضعف في الاقتصاد الذي يرفع نسبة البطالة، كما يؤثر في السياسات التربوية والصحية، وكذا في التطور والتجهيزات الجهوية... الخ.

ت. العراقيل ذات الطبيعة الهيكلية, منها ضعف في الهياكل القاعدية (النقل، الاتصالات....) نتيجة ضعف الاستثمار في هذه المشاريع حيث توقفت المشاريع الكبرى للتجهيز، نتيجة توقف المساعدات الأوروبية عن تمويل المشاريع الرئيسية للاندماج المغاربي، وهي عوائق تقف أمام أي تقدم معتبر لمسار التكامل.

ث. الصعوبات الكبيرة فيما يخص تمويل المبادلات الجهوية بسبب عدم قابلية تبديل النقود، بالإضافة إلى نقص في توفير العملات في بعض الأحيان[13].

2-4-2 العوائق السياسية: وإذا كانت الصعوبات الاقتصادية تحد من إمكانيات التبادل، فان العقبات ذات الطبيعة السياسية هي السبب المباشر في توقف المسار التكاملي والتي تحد من إرادة الدول في التعاون. في البداية شكلت قضية "لوكربي" سببا لاضطراب الاتحاد[14]: فالحضر الدولي على ليبيا قد اثر على باقي أعضاء الاتحاد من خلال العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على ليبيا، ثم جاءت الأزمة الداخلية الأمنية في الجزائر من خلال الإرهاب قد تسببت هي الأخرى في عزل الجزائر ومن تم فقد أدت هذه الأحداث إلى انقسام دول الاتحاد حيث ركزت الجزائر على علاقاتها الخارجية من جهة في حين تم استغلال الوضعية الداخلية ترقية استراتيجيات فردية التي تناقض التعاون المغاربي. وأخيرا النزاع الحدودي الذي خص معظم دول الاتحاد قد استمر في إفساد العلاقات المتبادلة. خصوصا العائق الرئيسي للتكامل المغاربي بين الجزائر والمغرب والمتمثل في قضية الصحراء الغربية. وبالرغم من إعادة الوفاق بين الدول المغاربية قد سمح بتشكيل الاتحاد، فان التوتر بدأ يظهر من جديد خلال التسعينات إلى أن تم سنة 1994 غلق الحدود بين الجزائر والمغرب، وبالإضافة إلى الأحداث السابقة هناك عوائق سياسية أخرى ويتعلق الأمر بالسياسات المغاربية المتباينة، مما أدى إلى التنافر بين الدول المغاربية نتيجة للمخاوف من تغييب السلطة الوطنية لصالح سلطة فوق قومية يفرضها التكامل الجهوي، كان ستمكن من تثبيت أسس الديمقراطية وتحقيق تطور سياسي من خلال تحقيق المطالب السياسية ويشكل ذلك حقلا ملائما لتطور دولة الحق والقانون وتحرير الحياة السياسية من قبضة دول ذات حكم مطلق.

3-4-2 إعاقة التنمية الاجتماعية: من أهم عوامل نجاح أي تكامل اقتصادي, هو التدفق الكبير للسلع والخدمات إضافة إلى حرية تنقل اليد العاملة ورأس المال. إلا أن الوضع في منطقة المتوسط لا يشهد هده الديناميكية خاصة على مستوى المبادلات البشرية واليد العاملة نتيجة لقرارات سد الحدود بين كل فترة وأخرى، فالملاحظ هو الغياب شبه تام للتواصل بين الفاعلين الاقتصاديين، العلاقات التجارية والمالية لا يمكن أن يقيمها إلا أشخاص يتواصلون مع شركائهم، زبائنهم ومزوديهم داخل مقاولات، بنوك، مؤسسات التكوين المهني، جمعيات، منظمات ثقافية ومنظمات تعاون لا مركزي... الخ. إن هذا التواصل بتعدد مشاربه، هو الذي يهيأ التعارف والتفاهم المتبادل، وتغيير العقليات والتعامل في كل ميادين الحياة الاجتماعية.

3- آفاق التكامل المغاربي:

إن التكامل الاقتصادي في حوض المتوسط وان كان متطورا في الاتجاه العمودي أي شمال-جنوب بموجب الشراكة الاوروميتوسطية، فانه يشهد تعثرا كبيرا على المستوى الأفقي أي جنوب- جنوب خاصة بالنسبة للدول المغاربة فبالرغم من مشروعية أهدافه فان الاتحاد المغاربي لا يمثل حاليا إلا رمزا، فبسبب هيكله المؤسسي المتجمد , فقد بقي خاضعا للإرادة السياسية ولميولات الحكام. ويرجع توقع المسار التكاملي إلى مجموعة من العراقيل ذات طابع سياسي واقتصادي تم ذكرها أعلاه، والسؤال هو هل لا تزال هذه العوائق موجودة كلها وبنفس التأثير؟ أم هل بعضها قد زال أو ضعف؟

بالنسبة للعوائق السياسية: لقد شهدت سنة 1999 مجموعة من الأحداث السياسية المتتابعة بعثت الآمال من جديد حول إمكانية الاندماج بين الدول المغاربية، فقد تم حل قضية "لوكربي"ورفع الحصار عن ليبيا، تبني قانون "الوئام المدني " في الجزائر، و الذي أدى إلى إنهاء الأزمة الداخلية، إضافة إلى الضغط الذي تمارسه الدول الأوروبية على الدول المغاربية من أجل تحقيق الوحدة الأفقية.

-وبالنسبة للمشكلة بين الجزائر والمغرب، فان قضية حل النزاع في الصحراء الغربية لا يمكن أن يشكل عقبة أمام تشكيل وحدة اقتصادية مغاربية، فتجربة إسبانيا وبريطانيا اللتين لم يمنعهما الخلاف على جبل طارق من الانتماء معاً إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك فرنسا وبلجيكا اللتين لم تحل النزاعات الحدودية القائمة بينهما دون تكثيف العلاقات الاقتصادية.

بالنسبة للعوائق الاقتصادية: بالنسبة للتعارض في الأنظمة الاقتصادية المغاربية، فقد حصل تطور كبير هنا في تقارب الأنظمة الاقتصادية. فقد تبنت جميع الدول المغاربية نظام

السوق وتحرير الأسواق. وبالرغم من ضعف التجارة البينية بسبب العوائق على التجارة المغاربية البينية، إلا أن انضمام هذه الدول إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى زوال كثير من هذه العوائق.

ومع الاستعداد لإقامة منطقة تبادل حرَ مع الاتحاد الأوروبي، المُقررة للعام المقبل بناء على اتفاقات الشراكة التي وقعت عليها ثلاثة بلدان مغاربية مع الاتحاد، يبدو الأمر أكثر إلحاحاً لتحقيق التكامل المغاربي، كون النسيج الاقتصادي المحلي مهدد بسبب إدارته التقليدية وصغر حجمه وضعف إمكاناته التكنولوجية والتسويقية.

الخاتمة

إن مسار التكامل المغاربي يظهر طويل ومعقد بسبب مجموعة من العراقيل الاقتصادية والسياسية كما رأينا سابقا. إلا أن الوضع العالمي الجديد والتحديات التي يفرضها تلزم الدول المغاربية من اجل تفعيل التكامل بينها وذلك من خلال خلق ديناميكية اندماجية حقيقية تجسد آمال وتطلعات الدول الخمس فأول ما تحتاجه الدول المغربية هو تجاوز خلافاتها الداخلية بالإضافة وكذا تفعيل اتحاد المغرب العربي وتكثيف التنسيق في كافة المجالات وتوحيد التوجهات في إطار اتحاد المغرب العربي واستكمال هياكله وآلياته ضمانا لسير أعماله على الوجه الأفضل لتحقيق أهداف الاتحاد وطموحات شعوبه. وفي هذا الصدد يمكن صياغة التوصيات التالية:

أ. ضرورة تعميق التكامل الأفقي جنوب- جنوب في حوض التوسط بين الدول المغاربية، لأنه الوسيلة الوحيدة في الوقت الحالي من أجل تحقيق التنمية، وزيادة رفاهية الشعوب المعنية، بالإضافة إلى أن هذا التكامل يعزز الموقع التفاوضي لهذه الدول أمام شركائها.

ب. أهمية استغلال الشراكة الاورومتوسطية في إزالة العوائق على التجارة البينية في الجنوب، فاتساع الأسواق الداخلية للدول المغاربية يشكل شرطا ضروريا لتنمية المنطقة خاصة لآثارها الهامة على تنوع المبادلات وعلى تحقيق اقتصاديات السلم، والميزة النسبية ما بين الفروع وعلى جذب الاستثمار.

ت. ضرورة كسب ثقة المستثمرين الأجانب من خلال فتح سوق مغاربية إقليمية قوامها 80 مليون مستهلك. إضافة إلى أن إلغاء الحواجز الجمركية وتخفيف أعباء الإجراءات الإدارية، وتجسيد خطوط النقل الحديدية والبرية الحديثة، كلها عناصر تساهم في استقطاب المستثمرين الغربيين إلى التوجه إلى الضفة الجنوبية للمتوسط.

ث. تفعيل الوحدة الجمركية والتي تشكل المدخل الأكثر واقعية لتحقيق إدماج الاقتصادات المغاربية وتحقيق التكامل الإقليمي. فلن يشكل تماثل المنتجات الصناعية والزراعية في الدول عائقا أمام تحرير التجارة.

ج. ضرورة الاستفادة من التجارب التكاملية في العالم خاصة تلك الشبيهة بالتكامل المغاربي وتمكن الإشارة في هذا السياق إلى تجربة «مركوسور» والتي تمثل تكامل من نوع جنوب-جنوب أيضا في جنوب أمريكا اللاتينية، وهي السوق التي انطلقت بأربعة بلدان وتسعى لضم جميع بلدان أميركا الجنوبية إليها. وبالرغم من أن بلدان أميركا الجنوبية

كانت أقل نمواً وأدنى شأناً من البلدان المغاربية إلا أنها استطاعت في عقدين من الزمن أن تصل إلى ما وصلت إليه حالياً. كذلك مرت البلدان الآسيوية من المسار نفسه إذ كان مستوى دخل الفرد فيها أقل من البلدان المغاربية في السبعينات ليقفز اليوم إلى ضعفين وثلاثة أضعاف. ويرجع السبب في دلك إلا الاهتمام بالتنمية البشرية على صعيد التعليم والصحة والمؤسسات الديمقراطية. وذلك ما صنع الاستقرار الداخلي وأنهى الحروب الأهلية وأرسى مناخاً من التعاون بين الجيران بعد عقود من الصراعات. وبالرغم من الخلافات نتيجة المنافسة القوية بين الأعضاء إلا أنه تمت معالجة الخلافات على أساس إن الحلول الحقيقية تتطلب مزيداً من الاندماج وليس العكس. وهذا ما هو مطلوب من قاطرتي الاتحاد المغاربي الجزائر والمغرب اللذين يشكلان 75 في المائة من عدد السكان الإجمالي واللذين يمكن أن يلعبا دوراً شبيهاً بدور ألمانيا وفرنسا في بناء الوحدة الأوروبية.

الهوامش

1-محمد لبيب شقير "الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها" الجزء الثاني، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1986، الجزء الأول، ص82

2- د.عمر صقر "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة" الدار الجامعية، القاهرة، 2000-2001، ص 199.

3- د.عماد محمود الليثي "التبادل الدولي" دار النشر العربية، 1998، ص 137

4-د. عماد الليثي. مرجع سابق ص 154.164

5-Bernard Guillochon ; "Economie Internationale" dunod.2003.page 156

6- د.محمد لبيب شقير .مرجع سابق ص89.

7-الموقع الرسمي للاتحاد المغاربي . www.maghreb.org.

8-Mohamed BOUSSETTA "Espace Euro –méditerranéen et coûts de la non intégration sud sud: le cas du Maghreb: Maroc, Algérie et Tunisie " rapport présenter lors de la Conférence Femise 2003, 4, 5 et 6 décembre 2003, Marseille, document pdf , femise 2143 Boussetta.

9- أ.محمد الشريف منصور "التكامل الصناعي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي"، مداخلة فيالملتقى الوطني الأول حول"الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"جامعة سعد دحلب – البليدة. 2002.

10-Mohamed BOUSSETTA "Espace Euro –méditerranéen et coûts de la non intégration sud sud : le cas du Maghreb : Maroc , Algérie et Tunisie " rapport présenter lors de la Conférence Femise 2003 4, 5 et 6 décembre 2003, Marseille, document pdf , femise 2143 Boussetta. www.femise.org/PDF/a021/fem2143-ces-rabat.pdf

11-Chiara LIGUORI Institut d'Etudes Européens, Université Libre de Bruxelles "La difficile construction de l'intégration maghrebine et le partenariat euro-méditerranéen " Jean Monnet Working Papers in Comparative and International Politics September 2002 - JMWP n° 44

12-Nassim Oulman, Laétitia Rppoll-Bresson «intégration commerciale et monétaire au sud de la méditerranée : une utopie?»wp.2003-16.pdf

13- ibid. Mohamed BOUSSETTA

14-Chiara LIGUORI ; ibid